

# فيتش تعطي اقتصاد السعودية نظرة مستقبلية مستقرة رغم التحديات

## استمرار الاعتماد على النفط يمثل تحدياً رئيسياً على الصعيد الائتماني



### حسابات جديدة لتدعيم بناء الاقتصاد

الأمر بخطط الاستثمار من جانب الصندوق السيادي أو شركة النفط العملاقة أرامكو.

وقالت في تقريرها إن تحولا في الإنفاق العام خارج الموازنة وزيادة محتملة في ديون الكيانات المملوكة للدولة والمرتبطة بالحكومة يمثلان "خطرا كبيرا على نقاط قوة الميزانية العامة للدولة".

### أرقام عن الاقتصاد

- 470 مليار دولار احتياطات النقد الأجنبي المتوقعة في 2022
- 31.1 في المئة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي
- 4.3 في المئة نسبة نمو الاقتصاد السعودي بنهاية العام 2021

وكان صندوق النقد الدولي قد أكد في تقرير منشورات المادة الرابعة لعام 2021 استمرار تعافي الاقتصاد السعودي. وتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي 4.3 في المئة خلال العام الجاري و3.6 في المئة خلال العام المقبل. وتشير توقعات الصندوق إلى قيادة القطاع الخاص للنمو في العام الجاري ليبلغ 5.8 في المئة ويستمر على المدى المتوسط والطويل بمتوسط نمو نسبيته 4.8 في المئة.

ويقول خبراء فيتش إن احتياطات النقد الأجنبي لدى أكبر اقتصادات المنطقة العربية لا تزال كافية في الوقت الذي يمكن أن يؤدي فيه ارتفاع أسعار النفط إلى ضخ المزيد من الأموال الأجنبية إلى السعودية خلال الأشهر المقبلة. وتتوقع فيتش زيادة الاحتياطات لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) إلى نحو 470 مليار دولار في 2022 و2023 مع تحول ميزان المعاملات الجارية إلى تسجيل فائض وزيادة الصندوق السيادي للاستثمارات المحلية. وتراجع صافي الأصول الأجنبية لدى المركزي السعودي في مايو الماضي بأرقام 8 في المئة عن الشهر السابق إلى 433 مليار دولار، وهي الأدنى في أكثر من عشر سنوات.

وما يدعم متانة المركز المالي للسعودية هو تخفيض فيتش لتقديراتها لحجم الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام إلى 31.1 في المئة مقارنة مع 39.4 في المئة في تقديرات سابقة، على أن يبلغ 33.1 في المئة بنهاية العام المقبل. وذكرت الوكالة أن السعودية تتمتع بأكثر من 20 شهرا من المدفوعات الخارجية الحالية، حيث تعدّ واحدة من أعلى نسب التغطية بين الدول السيادية المستقرة من قبل الوكالة. لكن المفاجأة تمثلت في أن الوكالة أشارت إلى عدم الوضوح عندما يتعلق

لكن فيتش قالت إن "الزيادة كانت أقل وضوحا مقارنة بما أعقب صدمة أسعار النفط في 2014 - 2015 بسبب الإصلاحات".

وفرضت الحكومة العام الماضي إجراءات تقشف مثل زيادة ضريبة القيمة المضافة إلى ثلاثة أمثالها وإلغاء بدل غلاء المعيشة.

كما حولت حوالي 40 مليار دولار من البنك المركزي إلى صندوق الاستثمارات العامة (صندوق الثروة السيادي) الذي يقع في مركز خطط التحول الاقتصادي التي يقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لتحفيز الاستثمارات وتحسن أسعار النفط مصدر الدخل الرئيسي للسعودية من متوسط 60 دولارا قبل نحو ثلاثة أشهر إلى 74 دولارا في الوقت الحالي بالنسبة إلى برميل برنت، وسط توقعات باستمرار تحسن الطلب على الخام عالميا.

وبافتراض أن يبلغ متوسط أسعار برنت هذا العام 63 دولارا للبرميل تتوقع فيتش تقلص عجز الموازنة السعودية إلى 3.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية العام، وهي نسبة أفضل من عجز 4.9 في المئة توقعته الحكومة. وتملك السعودية أكبر الاحتياطات المؤكدة من النفط في العالم، والتي تصل إلى نحو 261.1 مليار برميل، كما تشير إلى ذلك بيانات شركة أرامكو السعودية، أكبر منتج للنفط في العالم.

عزز تقرير حديث صادر عن وكالة فيتش للتصنيف الائتماني ثقة المسؤولين السعوديين في تعافي الاقتصاد بعد أن منحتة نظرة مستقبلية متفائلة مدفوعا بقوة المركز المالي للبلد الخليجي، رغم أن الاستمرار في الاعتماد الكبير على إيرادات النفط لا يزال يمثل تحدياً رئيسياً على الصعيد الائتماني.

الرياض - غلبت التقديرات الإيجابية على تقرير وكالة فيتش للتصنيف الائتماني بشأن الاقتصاد السعودي، الصادر الخميس، حيث أشار إلى متانة المركز المالي للبلد الخليجي رغم استمرار الرياض في الاعتماد بشكل كبير على صادرات الطاقة لرفد خزينة الدولة. وعدلت فيتش التصنيف النظرة المستقبلية للسعودية إلى مستقرة من سلبية، إذ انفتحت على التصنيف السيادي للبلد عند مستوى أي، مشيرة إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية واستمرار التزام الحكومة بضبط أوضاع المالية العامة.

أكد وزير المالية محمد الجديع أن تعديل وكالة فيتش للنظرة المستقبلية لتصنيف السعودية الائتماني إلى مستقرة يؤكد إيجابية الإصلاحات الهيكلية التي اتخذتها الحكومة خلال السنوات الخمس الماضية وفق مستهدفات "رؤية 2030".

ونسبت وكالة الأنباء السعودية الرسمية إلى الجديع قوله إن كل ما تم القيام به "انعكس بشكل إيجابي على فعالية السياسة المالية ورفع كفاءة العمل الحكومي، التي جاءت خلال تنفيذ الحكومة للإصلاحات الهيكلية والمالية منذ 2017 ودفع أجندتها الشاملة للتنويع الاقتصادي".

محمد الجديع  
تصنيف فيتش يؤكد إيجابية الإصلاحات الهيكلية المتبعة

وتضرر أكبر مُصدّر للنفط في العالم العام الماضي من صدمتي جائحة كوفيد - 19 وانخفاض أسعار النفط إلى مستوى غير مسبوق، لكن انتعاشا للطلب على الخام وتخفيف قيود مكافحة فيروس كورونا دعما للاقتصاد في الأشهر القليلة الماضية.

وقال خبراء الوكالة إن "تعديل النظرة المستقبلية يعكس احتمالات لتدهور أقل في المقاييس الرئيسية بالموازنة العامة عن وقت المراجعة السابقة بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط واستمرار التزام الحكومة بضبط الأوضاع المالية".

وقفز عجز الموازنة السعودية إلى 11.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي من 4.5 في المئة في 2019،

# الكويت تدعم الاقتصاد النظيف بتشغيل أول مرفأ للغاز المسال

15 في المئة من احتياجاتها من الطاقة انطلاقاً من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030.

وذكر هاشم أن مؤسسة البترول وقعت عددا من الاتفاقيات لتوريد الغاز الطبيعي المسال على المدى الطويل مع مجموعة من الموردين ذوي الخبرة والسعة العالمية لتنفيذ خطة المؤسسة لتأمين احتياج دولة الكويت المتزايد من الطاقة النظيفة كالغاز الطبيعي المسال.

وتعتبر مؤسسة البترول الكويتية رائدة في مجال استيراد الغاز الطبيعي المسال في الشرق الأوسط إذ بدأت في عملياتها منذ العام 2009 عبر استخدام وحدة تخزين وإعادة تحويل الغاز العائمة الموجودة في ميناء الأحمدية.

ويعد مشروع استيراد الغاز الطبيعي الأول من نوعه في الكويت ومنطقة الشرق الأوسط، وأحد أكبر مرفأ استيراد الغاز الطبيعي المسال في العالم من حيث السعة التخزينية. ويمكن استيراد حوالي 22 مليون طن سنويا مع سعة تخزين إجمالية تبلغ 1.8 مليون متر مكعب وطاقة إعادة تحويل الغاز بسعة قصوى تبلغ ثلاثة تريليونات وحدة حرارية بريطانية يوميا.

وقال هاشم أثناء تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الكويتية الرسمية بمناسبة وصول أول شحنة من الغاز الطبيعي المسال من قطر إلى مشروع مرفأ استيراد الغاز الجديد بمنطقة الزور الإثني الماضي، إن "المشروع يدعم التزام المؤسسة بتوفير احتياجات دولة الكويت من الطاقة بالوقود الأمثل اقتصاديا وبيئيا".

وهذه هي المرة الأولى التي تتسلم فيها مؤسسة البترول الكويتية سفينة (كيو فلكس) محملة بالكامل، والتي تصنف من أكبر ناقلات الغاز الطبيعي المسال في العالم والمعززة بأحدث التقنيات. ويضم مجمع الزور النفطي الذي تبلغ تكلفته حوالي 27 مليار دولار ولم يتم تشغيله حتى الآن، ثلاثة مشاريع رئيسية هي مصفاة الزور والمرفأ الدائمة لاستيراد الغاز الطبيعي وجمع البيروكيماويات.

ويدخل إنجاز المرفأ في إطار جهود البلد الخليجي لإنتاج قرابة 15 في المئة من احتياجاتها من الطاقة انطلاقاً من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030. وذكر هاشم أن مؤسسة البترول الكويتية وقعت عددا من الاتفاقيات لتوريد الغاز الطبيعي المسال على المدى الطويل مع مجموعة من الموردين ذوي الخبرة والسعة العالمية لتنفيذ خطة المؤسسة لتأمين احتياج دولة الكويت المتزايد من الطاقة النظيفة كالغاز الطبيعي المسال.

وتعتبر مؤسسة البترول الكويتية رائدة في مجال استيراد الغاز الطبيعي المسال في الشرق الأوسط إذ بدأت في عملياتها منذ العام 2009 عبر استخدام وحدة تخزين وإعادة تحويل الغاز العائمة الموجودة في ميناء الأحمدية.



ترقيع فجوة الإمدادات الواسعة

وقال هاشم أثناء تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الكويتية الرسمية بمناسبة وصول أول شحنة من الغاز الطبيعي المسال من قطر إلى مشروع مرفأ استيراد الغاز الجديد بمنطقة الزور الإثني الماضي، إن "المشروع يدعم التزام المؤسسة بتوفير احتياجات دولة الكويت من الطاقة بالوقود الأمثل اقتصاديا وبيئيا".

وهذه هي المرة الأولى التي تتسلم فيها مؤسسة البترول الكويتية سفينة (كيو فلكس) محملة بالكامل، والتي تصنف من أكبر ناقلات الغاز الطبيعي المسال في العالم والمعززة بأحدث التقنيات. ويضم مجمع الزور النفطي الذي تبلغ تكلفته حوالي 27 مليار دولار ولم يتم تشغيله حتى الآن، ثلاثة مشاريع رئيسية هي مصفاة الزور والمرفأ الدائمة لاستيراد الغاز الطبيعي وجمع البيروكيماويات. ويدخل إنجاز المرفأ في إطار جهود البلد الخليجي لإنتاج قرابة

# العالم يلاحق النمو السريع للطلب على الكهرباء

باريس - تطارد أغلب بلدان العالم وخاصة في المنطقة العربية هدف تلبية الطلب المحلي على الكهرباء، الذي يزداد ابتعادا، بسبب صعوبة مواكبة الاستثمارات النظيفة لوتيرة النمو الجامع للطلب.

ورغم تسجيل زيادات كبيرة في طاقة توليد الكهرباء وخاصة من المصادر البديلة، إلا أن نقص الإمدادات يواصل الانتعاش في بعض الدول بسبب وتيرة زيادة الطلب التي تفوق كثيرا حجم الزيادة في الإمدادات.

## إنتاج الطاقة النظيفة لم تكن كافية لتعويض زيادة استهلاك الفحم وتقليص الغازات الدفيئة

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية زيادة الطلب العالمي على الكهرباء خلال 2021 مع خروج العديد من دول العالم من الجائحة، في الوقت الذي زادت فيه إمدادات الوقود الأحفوري لتلبية الطلب على الكهرباء الأمر الذي يهدد خطط الوصول إلى هدف صفر انبعاثات كربونية.

وقالت الوكالة في تقرير حديث نشر الخميس إن "الطلب على الطاقة سيرتفع

# أسعار النقل والغذاء ترفع معدل التضخم في السعودية

وللمساعدة في التخفيف من ارتفاع تكاليف المعيشة، حددت السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، الأسبوع يوليو حدا لأسعار البنزين المحلية في يوليو.

وقالت شركة كابيتال إيكونوميكس ومقرها لندن إنه من المتوقع أن يبدأ التضخم في الانخفاض اعتبارا من يوليو، إذ يتلاشى تأثير الأساس لزيادة ضريبة القيمة المضافة من مقارنة الأسعار السنوية.

وأشارت تقديراتها إلى أن معدل التضخم سيتباطأ إلى حوالي ما بين واحد في المئة و1.5 في المئة على أساس سنوي، فيما يقول صندوق النقد الدولي إنه يتوقع أن يبلغ متوسط التضخم السنوي 3.2 في المئة مع نهاية هذا العام. ويتوقع الصندوق أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للسعودية نحو 2.1 في المئة خلال العام الجاري، على أن يصل إلى 4.8 في المئة عام 2022، مقابل انكماش بنسبة 4.1 في المئة في العام الماضي.

متأثرة بارتفاع أسعار الأغذية 8 في المئة. كما ارتفعت أسعار التبغ 12.3 في المئة، وقطاع الاتصالات بواقع 13.2 في المئة.

6.2 في المئة معدل أسعار المستهلك في شهر يونيو 2021 وهو أعلى معدل منذ بداية العام

وجاءت زيادة ضريبة القيمة المضافة في الوقت الذي تسعني فيه الحكومة السعودية إلى تعزيز خزائن الدولة التي استنزفت بسبب الصدمة المزبوجة لانهار أسعار النفط العام الماضي وجائحة كوفيد - 19، بالإضافة إلى تخفيضات طوعية لإنتاج النفط داخل تحالف أوبك+ جرى تبنيها للمساعدة في استقرار الأسعار العالمية.

ويبرز ارتفاع التضخم في يونيو الماضي، للشهر الـ18 على التوالي، حيث انكمش خلال 2019 كاملا، ومن ثم بدأ الارتفاع منذ ذلك الحين، بوضوح إثر الزيادة في ضريبة القيمة المضافة التي فرضت العام الماضي.

وقالت الهيئة "بلا حظ أن مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك لا يزال يعكس زيادة ضريبة القيمة المضافة من خمسة في المئة إلى 15 في المئة، والتي بدأ تطبيقها في شهر يوليو عام 2020".

ويعكس مؤشر أسعار المستهلك في السعودية، التغيرات في الأسعار التي يدفعها المستهلكون مقابل سلة ثابتة من السلع والخدمات تتكون من 490 عنصرا.

وعززت هيئة الإحصاء الارتفاع الجديد إلى زيادة أسعار النقل بنسبة 22.6 في المئة وأسعار تشغيل معدات النقل الشخصية بنحو 56.2 في المئة وكذلك أسعار الأغذية والمشروبات بواقع 8.1 في المئة عن الشهر السابق

الرياض - تسارع نمو معدل التضخم في السعودية خلال شهر يونيو الماضي مدفوعا بزيادة أسعار النقل والغذاء، وسط زيادات حادة في أسعار السلع على مستوى العالم.

وتتخوف الأوساط الاقتصادية السعودية من دخول البلاد مرحلة ركود تضخمي نتيجة ضعف النمو الاقتصادي بالتزامن مع ارتفاع في أسعار السلع والخدمات. وأظهرت بيانات رسمية نشرتها الهيئة العامة للإحصاء الخميس أن معدل التضخم السنوي ارتفع إلى نحو 6.2 في المئة الشهر الماضي، وهو أعلى معدل هذا العام، وذلك من نحو 5.7 في المئة في مايو 2021.

وتواجه السعودية انكماشاً اقتصادياً هذا العام أقل من العام 2020 رغم انتعاش أسعار النفط قليلا خلال الفترة الماضية بعدما حدث القيود المرتبطة بمكافحة فيروس كورونا من الطلب العالمي على النفط الخام والحدت ضرا بالштات المحلي.